

خلاف بين الوزراء حول رفع الحصانة عن الموظفين

الوزيران الجديدان يريان التريث في اجراء التطهير ريثما تصل لوائح مدروسة باسماء مستحقي الصرف ...

فرنجيه وكاده بصران على ان تتولى الحكومة تطهير القضاء

فاخضرمون يتفون بقدره مجلس القضاء الاهلي على تحقيق التطهير الشامل ويرى الوزيران الجديدان ان تطهير القضاء يجب ان يبدأ في مجلس القضاء قبل غيره .

ويقول المارفون ان رئيس الحكومة يؤيد الوزيرين في رفع الحصانة عن القضاء من اجل اجراء تطهير جذري . ويقول الرئيس الصلح انه غير مرتبط بالتصريحات التي ادلى بها السيد كبريال المر وزير العدلية عن عدم رفع الحصانة ، باعتبار ان وزير العدل استبق الحوادث في تصريحه واطلى رأيه قبل ان يتمكن من استكمال معلوماته . والمعروف ان السيد المر وعد بالاجتماع بوزراء العدل السابقين وكبار رجال القانون قبل ان يعلن رأيه في قضية تطهير السلك القضائي .

موقف النواب

وتشير المعلومات المتوافرة لدينا ان الاكثرية النيابية تؤيد فكرة رفع الحصانة عن القضاء . وبدأ نواب البقاع اعداد حملة واسعة للمطالبة برفع الحصانة . ومن المتوقع ان يعمد فريق من النواب الى وضع مذكرة يطالبون الحكومة فيها برفع الحصانة عن القضاء .

في تأجيل البحث برفع الحصانة ريثما تنتهي الحكومة من تصفية المشاكل المعلقة ، مثل مشكلة الكهرباء ومشكلة تمويل اللبطاني والميرانية العامة المدولة وغير ذلك .

قبل القوار

وفي رأي لاسناذين جمد فرنجيه وبيار اده ان كل قرار برفع الحصانة يجب ان تسبقه لوائح مدروسة تتضمن اسماء الموظفين غير الاكفاء والفاستدين والحزبيين ، ويطلب الوزيران بان تضع الحكومة في رأس القوائم اسماء فريق من المديرين العاميين وكبار الموظفين الذين لعبوا دوراً كبيراً في افساد الجهاز في مختلف المهود .

اما تطهير القضاء ...

اما قضية رفع الحصانة عن القضاء فهي موضع تباين في وجهات النظر بين الوزراء المخضرمين والوزيرين الجديدين

اشرنا في ١٠ نهار «سابق» الى الاتصالات التي تمت بين فريق من الوزراء لاعداد اللوائح الخاصة باسماء الموظفين قبل رفع الحصانة في مطلع شهر ايلول المقبل . وقلنا ان الغاية من اعداد اللوائح هي قطع الطريق على المساومات التي شهدتها حركة التشكيلات والصرف من الخدمة في عهد الحكومة السابقة .

خلاف بين الوزراء

وتستطيع ان تؤكد ان هناك خلافاً بين الوزراء على قضية رفع الحصانة . فبينما نرى الرئيس الصلح والوزراء المخضرمين يطالبون بالتحرك برفع الحصانة من اجل تكملة الحركة التي وضموها في السابق . نرى وزير الخارجية والمالية يتحفظان في قبول رفع الحصانة لاسباب جوهرية بالنسبة اليهما . وقد ابلغ الوزيران رئيس الحكومة رغبتهما